

أكد على أهمية التزام كل من إثيوبيا وإريتريا بإرساء أسس السلام الدائم في المنطقة، إذ يدرك مسؤوليات الأمم المتحدة بموجب اتفاقي الجزائر؛ وشدد على ضرورة قبول كل من إثيوبيا وإريتريا، دون شروط مسبقة، للقرار النهائي والملزم المتعلقة بتعيين الحدود الصادر عن لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية؛

حثّ الطرفين على أن يتخذا خطوات ملموسة من أجل القيام فوراً ودون شروط مسبقة بتنفيذ قرار تعيين الحدود الصادر عن لجنة الحدود، مع مراعاة التزامات الطرفين فيما يتعلق بالمنطقة الأمنية المؤقتة؛

دعا الطرفين إلى الامتناع عن استخدام القوة وتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية؛

أكد على المسؤولية الرئيسية المنوطة بالطرفين لحل مسألة الحدود وخلافاتهما الأخرى، وأعرب عن استعداده لتأييد التزامات الطرفين؛

أشاد بالعمليات المتواصلة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ودعمها دعماً كاملاً، وشدد على أهمية أن يوفر الطرفان للبعثة سبل الوصول والمساعدة والدعم والحماية التي تلزمها من أجل تنفيذ ولايتها، ورحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل تعيين ممثل خاص في أقرب وقت ممكن.

العسكري في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة ظلّ متوتراً. وقامت إريتريا بإدخال مزيد من الأفراد العسكريين والعتاد في المنطقة، وأجرى كلا البلدين عمليات تناوب وتدريب وإعادة تجميع لقواتهما في المنطقة الحدودية. وواصلت إريتريا فرض جميع القيود التي كانت قد طبقتها على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وأشار إلى إخفاق اجتماع الطرفين مع لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية، المعقود في ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر في إيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي انتهت إليه مسألة رسم الحدود. ويعد استمرار حالة الجمود بشأن هذه المسألة واستمرار التعزيز العسكري، الذي قد أدى بالفعل إلى حوادث إطلاق النار أبرزت خطر المزيد من سوء التقدير، من الأسباب المثيرة لبالغ القلق. ودعا الطرفين إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وسحب قواتهما وتخفيض الأنشطة العسكرية في المنطقة الحدودية.

وأدى الرئيس (إندونيسيا) ببيان باسم المجلس<sup>(١٥)</sup>.  
وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

(١٥) S/PRST/2007/43

## ١٢ - الحالة في غينيا - بيساو

النظام الدستوري في غينيا - بيساو، في ضوء إجراء انتخابات تشريعية نزيهة وتأسيس جمعية شعبية وطنية جديدة وتشكيل حكومة جديدة، وكذلك انتخاب رئيس ونائب رئيس محكمة العدل العليا. وبفضل تحقق هذه الإنجازات ونقل السلطة من المجلس الانتقالي الوطني إلى الجمعية المنتخبة حديثاً، اكتملت المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية التي كان الجيش والحكومة قد اتفقا عليها في ميثاق انتقال سياسي وُقّع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، في أعقاب الانقلاب العسكري. ورحب بالأولويات الجديدة التي وضعتها

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن

٤٩٩٢ المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٩٢، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو<sup>(١)</sup>. وأشار الأمين العام في تقريره إلى التقدم الكبير المحرز صوب استعادة

(١) S/2004/456، المقدم عملاً بالقرار ١٢٣٣ (١٩٩٩).

من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وتوطيدها وكفالة الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري؛

أعرب، مع ذلك، عن قلقه إزاء هشاشة عملية إرساء دعائم الديمقراطية فيغينيا - بيساو، التي تعزى بصورة رئيسية إلى المشاكل الهيكلية العميقة الجذور التي يواجهها البلد، بما في ذلك ضعف مؤسسات الدولة وهياكلها، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستحكمة؛

أعرب كذلك عن قلقه إزاء الحاجة إلى تحسين أوضاع العسكريين، وبخاصة دفع الرواتب المتأخرة، الأمر الذي لا يزال يمثل عاملاً من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار؛

أكد الأهمية التي يوليها لعقد مؤتمر مائدة مستديرة، واعتبر ذلك أمراً بالغ الأهمية في تلبية بعض أكثر احتياجات غينيا - بيساو إلحاحاً.

### بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٠٦٩ المعقودة في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٦٩، المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وجه المجلس دعوة إلى ممثل غينيا - بيساو. ثم أدلى الرئيس (الولايات المتحدة) ببيان باسم المجلس<sup>(٣)</sup>. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أعرب عن قلق عميق إزاء ما شهدته غينيا - بيساو من تطورات أدت إلى مقتل رئيس هيئة أركان القوات المسلحة وقائد شعبة الموارد البشرية، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

أدان بأشد العبارات استخدام القوة في تسوية الخلافات أو رفع المظالم؛

أحاط علماً بتوقيع مذكرة التفاهم في بيساو، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإنشاء لجنة لرصد تنفيذها؛

الحكومة، أي توطيد المصالحة الوطنية؛ وكفالة العودة إلى النظام الدستوري، وتعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وإقامة علاقات مستقرة مع البلدان المجاورة والشركاء الدوليين، وإنشاء القدرات المؤسسية الضرورية في مجال الحكم السليم، والإدارة المالية الشفافة الخاضعة للمساءلة، وتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية. وأشار أيضاً إلى المساهمة الهامة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في حماية حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، وفي الحوار السياسي البناء الدائر حالياً بين الحكومة والجمعية والشركاء الدوليين. ورحب بالتقدم المحرز في برنامج التسريح وإعادة الإحاق وإعادة الإدماج. غير أنه أعرب عن مخاوف من الحالة الاقتصادية الصعبة، وأشار إلى العجز الحاصل في صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ لغينيا - بيساو المتعدد المانحين، الأمر الذي حال دون تسديد جميع الرواتب المتأخرة بالكامل. وخلص إلى أنه بالرغم من التقدم المحرز فإن عملية التحول الديمقراطي في غينيا - بيساو لا تزال هشة، وأن دعم المجتمع الدولي لا يزال فائق الأهمية.

ودعا المجلس ممثل غينيا - بيساو إلى المشاركة في المناقشة. ثم أدلى الرئيس (الفلبين) ببيان باسم المجلس<sup>(٢)</sup>. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أعرب عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته السلطات الوطنية نحو استعادة النظام الدستوري، وفقاً لأحكام الميثاق الانتقالي وجدوله الزمني؛

شجع جميع الأطراف، والحكومة الجديدة التي شكّلت في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤، على الالتزام بإخلاص بأحكام الميثاق الانتقالي

(٢) S/PRST/2004/20.

(٣) S/PRST/2004/41.

مذكرة التفاهم التي أبرمتها مع الجيش باحتمال إعلان عفو عام عن جميع المتورطين في التدخلات العسكرية منذ عام ١٩٨٠. وحل محل التفاؤل المتحفظ شكاً متعاطف وازداد الاعتقاد بأن الجيش يمثل العقبة الأكبر على طريق تثبيت الديمقراطية والسلام. وأكد الأمين العام الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة، وأفاد بأن الحالة الإنسانية أصبحت مثار قلق في أعقاب التمرد. وأشار أيضاً إلى الحاجة الملحة إلى إصلاح قوات الشرطة والقضاء على المخاطر المتصلة بالألغام. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى بتفويض ولاية المكتب لكي تُراعي المهام الجديدة وأهمية تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين. ومن شأن الولاية المنقحة أن تدمج أنشطة التنمية والسلام والأمن بهدف تحديد استراتيجية متماسكة لبناء السلام في كل من الأجل القريب والأجل المتوسط والأجل الطويل. ومن شأنها أيضاً أن تسهم في بناء القدرات المؤسسية؛ وفي منع انتشار الأسلحة الصغيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك في إصلاح المؤسسة العسكرية. وأوصى الأمين العام بإنشاء صندوق خاص لتسهيل تخطيط عملية إصلاح المؤسسة العسكرية وتنفيذها.

وحجّه الرئيس (الجزائر) انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(٥)</sup>، طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع دون مناقشة بوصفه القرار ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

قرر تمديد ولاية المكتب لمدة عام واحد؛

قرر أيضاً تفويض ولاية المكتب؛ وأهاب بالجمعية الوطنية لغينيا - بيساو، عند تناولها مسألة العفو العام على كل المتورطين في التدخلات العسكرية منذ ١٩٨٠، أن تراعي مبادئ العدل ومكافحة الإفلات من العقاب؛

حث كافة الأطراف السياسية على مواصلة العمل، بحسن نية، مع السلطات الوطنية لإتمام تنفيذ ميثاق الانتقال السياسي قبل إجراء الانتخابات الرئاسية بحلول نيسان/ أبريل ٢٠٠٥؛

شدد على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير عاجلة بهدف مساعدة حكومة غينيا - بيساو في التغلب على الأزمة الحالية، ولا سيما لتعزيز قدرة السلطات الشرعية على الحفاظ على الاستقرار السياسي وتحديد حلول سليمة للتحديات الأساسية الأشد إلحاحاً في البلد؛

كرر نداءه للمجتمع الدولي من أجل إبقاء ثقته في عملية التوطيد الديمقراطي في غينيا - بيساو والوفاء بالتزاماته بالتنمية في ذلك البلد.

#### القرار ١٥٨٠ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥١٥٧ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥١٥٧، المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام بشأن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو<sup>(٤)</sup>. ولاحظ الأمين العام في تقريره، أن الحالة في غينيا - بيساو ازدادت تعقيداً بسبب التمرد العسكري الذي وقع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر وتزعزعت مجموعة من الضباط بدافع من المظالم بشأن المرتبات وسوء الأحوال المعيشية والفساد داخل المؤسسة العسكرية. وأصرّ أولئك المسؤولون على أن التمرد ليس انقلاباً يهدف إلى تغيير الوضع السياسي الراهن، غير أنهم استصدروا من السلطات لاحقاً موافقتها على تعيين مرشحهم رئيساً جديداً للأركان. ورداً على ذلك، أعربت جهات فاعلة كثيرة، سياسية ومن المجتمع المدني، عن تخوفها الشديد من ظاهرة الإفلات من العقاب إثر التزام الحكومة في

(٥) S/2004/986.

(٤) S/2004/969.

للاستعراض المتعدد الاختصاصات التي أوفدت إلى غينيا - بيساو في الفترة من ١٢ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أوصى بأن يركز المكتب، في إطار ولايته المنقحة، على تشجيع الحوار السياسي؛ وإقامة علاقات مستقرة بين المدنيين والمؤسسة العسكرية؛ وتعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والنهوض باستراتيجية شاملة ومتكاملة للأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وأوصى أيضاً بمواصلة قدراته لتلبية الاحتياجات في إطار ولايته المنقحة<sup>(٦)</sup>.

ووجه المجلس دعوة إلى ممثل غينيا - بيساو. ثم أدلى الرئيس (البرازيل) ببيان باسم المجلس<sup>(٧)</sup>. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

سلم بإحراز بعض التقدم في بعض المجالات في غينيا - بيساو، بما في ذلك في العملية الانتخابية؛

أدان بقوة جميع محاولات إثارة العنف وعرقلة الجهود الجارية التي ترمي إلى إحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وأعرب عن قلقه المتنامي إزاء التطورات السياسية الأخيرة في غينيا - بيساو، وبخاصة قرار "حزب التجديد الاجتماعي" باختيار الرئيس السابق كومبا يالا مرشحاً للرئاسة؛

أعرب أيضاً عن بالغ قلقه إزاء حقيقة أن الجهود السلمية لم تسفر بعد عن تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية كافية للسكان يمكن أن تثنى عن استخدام القوة؛

أكد وجود حاجة ماسة لتوفير الدعم الدولي للعملية الانتخابية؛

(٧) S/PRST/2005/14.

حث بقوة الحكومة وكذلك السلطات العسكرية والأطراف المعنية الأخرى على الاتفاق على خطة وطنية لإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما إصلاح المؤسسة العسكرية؛ وناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو من أجل تلبية احتياجاتها المباشرة والتصدي لتحدياتها الهيكلية.

### بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥١٥٧ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٥٧، المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام بشأن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو<sup>(٦)</sup>. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن البلد تحسن بشكل ملحوظ بالرغم من تواتر التحديات. وأشار إلى أن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستضع خاتمة رسمية لفترة الانتقال التي بدأها الميثاق الانتقالي السياسي والتي تؤذن بالاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في البلد، شريطة أن تجري الاستعدادات لها وتُدار بالشكل الصحيح. وأشار أيضاً إلى بداية الدورة الجديدة للجمعية الشعبية الوطنية. ولاحظ أن الحالة الاقتصادية في غينيا - بيساو قد تحسنت تحسناً طفيفاً لكن الحكومة ظلت عاجزة على سداد جميع متأخرات الرواتب. ولاحظ أيضاً أنه بالرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن استكمال الانتقال السياسي وإدارة النزاع وإصلاح المؤسسات وإعادة إطلاق اقتصاد البلد، تقع على عاتق غينيا - بيساو، حكومة وشعباً، إلا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل على يقظته وسخائه في الدعم الذي يقدمه. وشدد الأمين العام على الحاجة إلى اعتماد استراتيجية مترابطة لبناء السلام في ما بين جميع الجهات الفاعلة. واستناداً إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة

(٦) S/2005/174.

على إكمال العملية الانتقالية بنجاح. ورحب بعملية  
المصالحة داخل القوات المسلحة، وتأكيد القيادة العسكرية  
مجدداً خضوعها للسلطة المدنية. وفي تطورات أخرى، أعرب  
أيضاً عن قلقه من ازدياد عصابات الجريمة المنظمة. وأشار إلى  
زيادة الوعي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتحسين  
في ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. وشدد على الحاجة  
إلى إصلاح الإدارة العامة وقطاع الأمن. وبالإضافة إلى ذلك،  
اقترحت بعثة تقصي الحقائق بشأن الأسلحة الصغيرة التي  
أوفدت إلى غينيا - بيساو مشروعاً لإنشاء لجنة وطنية معنية  
بالأسلحة الصغيرة وتنفيذ برنامج لجمع الأسلحة الصغيرة  
وتدميرها في مدينة بيساو.

ودعا المجلس ممثل غينيا - بيساو إلى المشاركة في  
المناقشة. ثم أدلى الرئيس (اليابان) ببيان باسم المجلس<sup>(٩)</sup>. وفي  
جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أحاط مجلس الأمن علماً بالطعن الذي قدمه أمام محكمة  
العدل العليا أحد المتنافسين ويُشجع بقوة كل الأطراف على الوفاء  
بالتزاماتها وقبول الحكم النهائي للمحكمة؛

حثها على الإحجام عن القيام بأية أعمال من شأنها أن  
تعرض للخطر الجهود الرامية إلى إحلال السلم والاستقرار في  
غينيا - بيساو؛

أكد أهمية مساعيهم الدبلوماسية التي أتت في حينها ورمت  
إلى تشجيع الحوار الوطني واحترام سيادة القانون؛

رحب بالقرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بتمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص  
لغينيا - بيساو؛ ودعا الأمين العام إلى أن يقدم، في تقريره المقبل،  
توصيات بشأن استكمال ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام

(٩) S/PRST/2005/39.

ناشد شركاء التنمية الدوليين لغينيا - بيساو أن تتعاون مع  
حكومة غينيا - بيساو، التي ما برحت تبذل كل ما في وسعها لتنفيذ  
ميثاق الانتقال السياسي؛

رحب بالتدابير الأولية التي اتخذها رئيس الأركان بخصوص  
إصلاح القوات المسلحة؛

شجع الشمول التام لجميع الفصائل وتجدد الالتزام بالمصالحة  
في القوات المسلحة، وإقامة علاقات بناءة بين السلطات المدنية  
والعسكرية على أساس أن القوات المسلحة تعتبر مؤسسة خاضعة  
للسلطات المدنية المنتخبة. وأكد مجدداً دور المكتب في تشجيع ودعم  
الجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن.

### بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٢٤٨ المعقودة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٤٨، المعقودة في ١٩ آب/أغسطس  
٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام  
بشأن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو<sup>(٨)</sup>. وأشار  
الأمين العام في تقريره إلى المناخ الذي سادته التحيزات في  
وقت كانت غينيا - بيساو تستعد لإجراءات الانتخابات  
الرئاسية. وأشار أيضاً إلى تهديد الرئيس السابق يالا  
بالاستيلاء على السلطة بالقوة إذا مُنع من المشاركة في  
الانتخابات، وذلك على الرغم من أن أحكام الميثاق الانتقالي  
تحظر مشاركته في الأنشطة السياسية لمدة خمس سنوات. بيد  
أن الأمين العام لاحظ، وفقاً لأفادت به بعثة تقييم  
الاحتياجات الانتخابية التي كان قد أوفدها، توافر الأوضاع  
اللازمة من الناحية التقنية لإجراء الجولة الأولى من  
الانتخابات. وأفاد بأنه نظراً لاستمرار حدة التوترات في  
البلد، فقد قرر تعيين مبعوث خاص له لدى غينيا - بيساو  
لتسهيل إجراء انتخابات سلمية تتسم بالمصداقية، والمساعدة

(٨) S/2005/380.

على هشاشتها، مستقرة لأن الحكومة الجديدة لم تتمكن من سداد جميع المرتبات المتأخرة التي خلفتها الحكومة السابقة، ما أدى إلى سلسلة من الإضرابات نفذها عمال البلديات. وأفاد أيضاً بأن رئيس وزراء غينيا - بيساو طلب إدراج بلده على جدول أعمال لجنة بناء السلام<sup>(١١)</sup>.

ووجه المجلس دعوة إلى ممثل غينيا - بيساو. ثم أدلى الرئيس (غانا) ببيان باسم المجلس<sup>(١٢)</sup>. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أعاد تأكيد دعمه للجهود المتواصلة من أجل توطيد السلام في غينيا - بيساو؛

لاحظ ببالغ القلق الخطر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والبشر، والذي يمكن أن يقوض المكاسب الهامة التي تحققت في ما يتعلق بسيادة القانون وإقامة حكم ديمقراطي وشفاف؛

أهاب بالحكومة أن تتخذ تدابير متضافرة تكفل سلامة وأمن الموظفين العاملين في مكافحة هذه الأنشطة؛

رحب بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي في وقت لاحق من هذا العام بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات؛

دعا إلى النظر على نحو عاجل في الطريقة التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تحسن بها الدعم الذي تقدمه إلى غينيا - بيساو في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على الصعيد الدولي؛

أقر بوجه خاص بالدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(١١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن لجنة بناء السلام، انظر الفصل الخامس.

(١٢) S/PRST/2007/38.

في غينيا - بيساو ودوره في توطيد أركان السلام والاستقرار في غينيا - بيساو، فيما بعد الفترة الانتقالية.

## بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٧٦٢ المعقودة في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٦٢، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو<sup>(١٠)</sup>. وأعرب الأمين العام في تقريره عن قلقه من استمرار الشقاق والتنازع على السلطة فيما بين الأحزاب السياسية، ومن استخدام غينيا - بيساو نقطة عبور للمخدرات غير المشروعة القادمة من أمريكا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا. ودعا إلى حماية الموظفين الحكوميين الذين يحققون في أنشطة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو، ورحب بالمشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ورحب بالجهود المبذولة للتوصل إلى استجابة جماعية ومتكاملة لهذه المسألة. وأبلغ أيضاً عن مخاوف منظمات المجتمع المدني مما تعتبره ضغوطاً تمارس على حرية الصحافة وحرية التعبير فيما يتصل بتقاريرها عن الاتجار بالمخدرات، وهو ما مثل انعكاساً في الاتجاه الإيجابي السائد في السنوات الثلاث السابقة التي لم يُذكر فيها اسم غينيا - بيساو ضمن البلدان التي لديها سجل متواضع في احترام حرية الصحافة. وشدد على أن هذه التحديات إن لم يُتصد لها، فإن الإنجازات الهامة التي تحققت صوب تدعيم النظام الديمقراطي والدستوري الوليد في البلد يمكن أن تتعرض للخطر. ولاحظ أن الحالة الاقتصادية والمالية ظلت،

شجع سلطات غينيا - بيساو على الوفاء بتعهداتها إزاء  
إصلاح قطاع الأمن؛

أعاد تأكيد أن السلام والاستقرار في غينيا - بيساو عنصران  
أساسيان للسلام والأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية،  
ورحب بالدور الذي يضطلع به حالياً كل من الاتحاد الأفريقي،  
والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة  
باللغة البرتغالية، في عملية بناء السلام في غينيا - بيساو.

رحب بالمبادرة التي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي في لشبونة،  
بشأن الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو، في كانون الأول/  
ديسمبر ٢٠٠٧؛

أعرب عن قلقه إزاء هشاشة عملية إرساء الديمقراطية في  
غينيا - بيساو، وكذلك إزاء استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية؛  
رحب بالدعوة إلى إجراء الانتخابات التشريعية المقررة في  
عام ٢٠٠٨؛

رحب بتحسُّن الحوار بين حكومة غينيا - بيساو  
ومؤسسات بريتون وودز وحث الحكومة على مواصلة تنفيذ التزاماتها  
في مجالات المسؤولية المالية، وإصلاح قطاع العدل والحكم الرشيد؛

### ١٣ - الحالة في كوت ديفوار

الكامنة وراء الأزمة الإيفوارية لكفالة عدم انتكاس عملية  
السلام. وإذا ما أحرزت الأطراف الإيفوارية تقدماً كافياً في  
هذا الصدد بحلول ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وهو تاريخ انتهاء  
ولايات بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الجماعة  
الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار والقوات  
الفرنسية، فقد أوصى الأمين العام بأن ينظر المجلس في الإذن  
بنشر عملية حفظ سلام متعددة الجوانب تابعة للأمم المتحدة  
من أجل دعم عملية السلام في كوت ديفوار. وسوف تضم  
عملية حفظ السلام هذه عنصراً عسكرياً قوامه ٦ ٢٤٠  
فرداً، منهم ٢٠٠ مراقب عسكري و ١٢٠ ضابطاً أركان،  
وعنصراً مدنياً يتألف من عناصر معززة في مجال نزع السلاح  
والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، وحقوق الإنسان،  
والإعلام، والشؤون المدنية، والعناصر السياسية والشُرطة  
المدنية والقضائية. وفي ذلك الصدد، شدد الأمين العام على  
أنه في حال موافقة المجلس على توصيته بإنشاء عملية حفظ  
سلام تابعة للأمم المتحدة في كوت ديفوار، فيجب أن يكفل

القرار ١٥٢٧ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن  
في جلسته ٤٩٠٩ المعقودة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤

أشار الأمين العام مع القلق، في تقريره عن بعثة  
الأمم المتحدة في كوت ديفوار المؤرخ ٦ كانون الثاني/  
يناير ٢٠٠٤<sup>(١)</sup>، إلى المآزق السياسي الطويل الأمد في كوت  
ديفوار، الذي كان يمكن أن يتجه نحو الأسوأ بسبب المحاولة  
التي قام بها الوطنيون الشباب وعناصر من القوات المسلحة  
الوطنية لكوت ديفوار لعبور خط وقف إطلاق النار وشن  
هجمات على القوات الجديدة. ورحب بالمبادرات التي  
اتخذها الرئيس لوران غباغبو، ورئيس الوزراء، سيدو ديبارا،  
للاجتماع بالقوات الجديدة، وبعودة القوات الجديدة إلى  
صفوف حكومة المصالحة الوطنية. وفي حين أكد الأمين العام  
أن تلك التطورات الإيجابية أعطت زخماً جديداً لعملية  
السلام، فقد شدد على ضرورة معالجة القضايا الرئيسية  
(١) S/2004/3، المقدم عملاً بالقرار ١٥١٤ (٢٠٠٣).